JOURNAL OF FINANCE & CORPORATE GOVERNANCE
ISSN 2602-5655
Vol. 5, No. 2 (December 2021)

OEB Univ. Publish. Co.

أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية

سميحة بوحفص[a] ، غنية بن حركو★ [b] ، محمد حراث[c]

a. bouhafs.samiha@yahoo.fr، أستاذ محاضر (ب)، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر.
b. ghaniabenharkou@gmail.com، أستاذ محاضر (أ)، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر.
C. harrathmohamed@gmail.com، باحث دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

Received date: 10/ 11/2020, Accepted date: 13/ 01/2021, online publication date: 31/ 12/2021

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية، حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي تبيان أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية ودورها في مراحل عملية لإتخاذ القرار الإستثماري، وقد خلصت الدراسة إلى: أن عملية إتخاذ القرار عملية منظمة بالدرجة الاولى، متشابكة بالدرجة الثانية، ضرورية وملحة بالدرجة الثالثة، بالتالي لابد من إعطائها الوقت، الإهتمام والإمكانيات اللازمة لإنجاحها، وهنا تظهر أهمية الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة لتفادي الغموض الذي قد يواجه متخذ القرار خلال المراحل المختلفة التي تمر بها هذه العملية ضمن مجموعة من البدائل المتعددة.

كلمات الدالة: إتخاذ القرار، جودة المعلومات المحاسبية، القرار الإستثماري.

تصنيفات (JEL): M41 .

★ **المؤلف المرسل**

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

1. المقدمة

تنشط المؤسسة في محيط متغير بحد ذاته من كل الجوانب وهذا ما يفرض عليها ضرورة التأقلم معه، نظرا للعلاقة التبادلية التي تجعل منه أحد المؤثرات الأساسية لمختلف القرارات التي يتم إتخاذها، هذه الأخيرة التي تدرج ضمن الوظائف المتحكمة في سيرورة واستمرارية المؤسسة، فهي تمس كافة المستويات الإدارية فيها بإختلاف مدتها الزمنية أو الهدف منها، فهناك قرارات تفرض نفسها بنفسها كالقرارات الروتينية وهناك قرارات تحتاج تخطيط وبرمجة مطولة، ومن أبرز القرارات التي تتطلب برمجة وتخطيط مسبق ومطول نجد القرارات المالية.

تعد القرارات المالية محور نشاط الوظيفة المالية في المؤسسة الإقتصادية بالدرجة الأولى، فهي التي تسعى إلى توفير الأموال اللازمة من خلال إختيار أحسن مصادر التمويل المتاحة، التي تمكنها من الإستثمار أو دعم المشاريع المختارة، بهدف تحقيق أرباح من شأنها الرفع من قيمة المؤسسة لتوزيعها وفق ما ينص عليه القانون الداخلي للمؤسسة، وعليه فالقرارات المالية تقوم بالدرجة الاولى على القرارات الاستثمارية كونها محور ارتكاز القرارات المالية الاخرى فعدم وجود استثمار لا يفرض توفير تمويل أو تحقيق ارباح لتوزيعها.

لإتخاذ القرار الاستثماري تتفاعل مجموعة من الوظائف داخل المؤسسة، من أجل توفير جملة من المعلومات التي تخدم بالدرجة الأولى متخذي القرار، الذين يتكفلون بمهمة تحليل هذه المعلومات وإعطائها صيغة تحليلية أو رقمية من شأنها تبسيط عملية اتخاذ هذا القرار، ومن ابرز المعلومات التي يجب ان يتم توفيرها نجد المعلومات المحاسبية، هذه الاخيرة تعد من أهم المخرجات التي يتم تقديمها من قبل نظام المعلومات المحاسبي داخل أي مؤسسة إقتصادية، ولكن ليست كل معلومة محاسبية بالضرورة تخدم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، فالباحثين في مجال المحاسبة بمختلف توجهاتهم حددو جملة من الخصائص التي لابد أن تتوفر عليها هذه المعلومات للعمل بها، ويطلق عليها مصطلح الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية .

إشكالية الدراسة

انطلاقا من كون توفر الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية شرط أساسي في تحديد إستخداماتها، وبإعتبارها من أهم المعلومات التي يجب توفيرها لإتخاذ القرارات الإستثمارية، إرتأينا طرح الإشكالية التالية:

فيما تكمن أهمية الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق لموضوع ذو أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية ممثلا في القرارات الإستثمارية لما لها من أثر بالغ في تحقيق الأهداف المسطرة من قبلها، من خلال الإستخدام الأمثل للمعلومات المتوفرة و خاصة المحاسبية منها التي يجب أن تتحلى بجملة من الخصائص الذاتية للعمل بها.

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

التعرف على عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الاقتصادية؛

التعرف على الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية؛

تبيان أثر الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسة الاقتصادية.

المنهج المتبع في الدراسة:

للوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل المطروح اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي إستنادا إلى ما كتب حول الموضوع وعناصره الرئيسية، وذلك بالرجوع إلى الدوريات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم جمعها، مع التحليل قصد تسهيل الفهم الكامل لموضوع من خالل تسليط الضوء على كافة أجزاءه.

1- الإطار النظري للمعلومات المحاسبية وخصائصها الذاتية

المحاسبة هي من أهم المحركات الأساسية للوظيفة المالية بالمؤسسة من خلال توظيفها بطريقة فعالة ضمن نظام معلومات داخلي خاص بها يعرف بنظام المعلومات المحاسبي الذي يعد جزء من نظام المعلومات الإدارية والذي يعرف بأنه: "مجموعة من المكونات تمثيل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية" (حنفاوي، 2001، صفحة 43)، من خلال هذا التعريف فالهدف من تفاعل مكونات نظام المعلومات المحاسبي هو الحصول على المعلومات المحاسبية وتوظيفها وفق إحتياجات مستخدميها.

1-1- ماهية المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ونظرا لأهميتها بالنسبة لمعديها والمستفدين منها فهي تحوز اهتمام جانب كبير من الجهات المحيطة بالمؤسسة والباحثين المهتمين بهذا الجانب داخل المؤسسة وفيما يلي سنستعرض اهم الجوانب المفاهمية لمختلف متغيرات الجانب الاول من الدراسة وفق التالي:

أولا: مفهوم المعلومات

قبل التطرق لتعريف المعلومة يجب أولا التفرقة بين مصطلح المعلومات والبيانات كما لي:

تعريف البيانات: تعرف بأنها : حقائق مجردة تعبر عن حدث أو أحداث معينة بهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية، تكون بصيغة غير مرتبة (طبقًا للاستفادة المطلوبة من استخدامها) يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يم كن الاستفادة منها بعد إجراء العمليات اللازمة عليها وترتيبها ، فهي المادة الخام (الأساسية) اللازمة لإنتاج المعلومات. (قاسم و زياد، 2003، صفحة 26)

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

تعريف المعلومات: تعرف على أنها " البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا للفرد مستقبلها، والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم إتخاذ ها". (حسان، 2008، صفحة 112)

لذا فإن البيانات تعبر عن حقائق خام أولية بينما تمثل المعلومات بيانات متشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين." (جمعة و آخرون، 2007، صفحة 9)

ثانيا: المعلومات المحاسبية وأنواعها

إن المعلومات المحاسبية بمفهومها البسيط هي عبارة عن: "المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الإتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من تلك المعلومات أن تكون ذات كفاءة ومفيدة في إتخاذ القرارات." (النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، 2004، صفحة 303) و تنقسم المعلومات المحاسبية بشكلها النهائي إلى نوعين هما: (حماد، 2006، صفحة 35)

القوائم المالية: تمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستخدمة لها، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية غلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على اساس عناصر القوائم المالية (الاصول، الخصوم، الايرادات، المصروفات .....إلخ)، ويتم الامداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الاساسية التي تشمل:

-الميزانية أو قائمة المركز المالي

-قائمة الدخل

-قائمة الارباح المحتجزة

-قائمة التدفقات النقدية

التقارير المالية: لا تتضمن التقارير المالية جزء من القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل الوسائل الاخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، مثل موارد المنشأة والالتزامات والمكاسب وغيرها، وقد تقوم الادارة بتوصيل المعلومات للإطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية وذلك لان الاخيرة تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فانها قد تتخذ اشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، والتقارير المالية للمؤسسة قد تشمل معلومات مالية ومعلومات غير مالية ونشرات أو تقارير مجلس الادارة والتنبؤات المالية والاخبار ذات صلة بالمؤسسة، ويوضح من خلال ما سبق أن التقارير المالية هي المفهوم الاشمل عن القوائم المالية.

1-2- الخصائص الذاتية لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفهوم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات

الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة وترتيباً لما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبة (جربوع، 2004، صفحة 71)، وتعد الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية هي المحدد الأساسي لجودة هذه المعلومات كون كل من خاصية الملاءمة والموثوقية تساهم بجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة وفائدة عالية لعملية إتخاذ القرارات. (donalde, 2010, p. 36)

الخصائص الذاتية هنا هي ما يمكن التعبير عنه بالمميزات الأساسية للمعلومات المحاسبة التي تساعد في الحكم عليها من خلال كل من خلال ملاءمة المعلومات ودرجة الثقة وفق التالي:

أولا: خاصية الملاءمة

تطرق الباحثون لخاصية الملاءمة في المعلومات من خلال إعطائها عدة تعاريف نذكر منها:

لمعلومات الملاءمة هي: "تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملائمة للأهداف، والتأثير في الفهم وتسمى بالملاءمة الدلالية، والتأثير في إتخاذ القرارت وتسمى الملاءمة للقرارات." (إسماعيل و نعوم، 2012، صفحة 290)

المعلومات الملائمة هي: " تلك المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر وإستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع وإتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة." (النقيب، 1999، صفحة 242)

و لأجل تحقيق صفة الملاءمة يجب أن تتوفر على الخصائص الفرعية التالية: (السليحات و النمر، 2014، الصفحات 237-238)

-**التوقيت المناسب:** أي توصيل المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة من هذه المعلومات، إذ أنه توجد علاقة وثيقة بين الملاءمة والتوقيت المناسب، إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسبا تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة والمعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة عليه ايضا، لذلك فإن تقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية في الوقت المناسب لمتخذي القرار يعد دليلا واضحا على كفاءة المحاسب والنظام المحاسبي.

-**القدرة على التنبؤ:** إذ أن التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فانها تكون أكثر ملاءمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الإنحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها.

-**التغذية المرتدة:** أو ما يعرف بالتغذية الراجعة أو العكسية وتعتبر من مكونات أي نظام للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة، فكلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية اسهمت في تحسين وتطوير نوعية

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

المخرجات المستقبلية، وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة بإستمرار، اي يؤدي بالنهاية إلى تحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لإتخاذ القرارات بشكل خاص.

ثانيا: خاصية الموثوقية

الموثوقية هنا تقدر بمقدر المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الاخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الإقتصادية، وتمثل المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية وإختيار المعلومات المفيدة لهم. (كيسو و بجانت ، 2005، صفحة 70)

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فانه يجب أن تحتوي على قدر كاف ومقبول من الثقة وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها، وحتى تكون المعلومات المحاسبية موثوقة وذات مصداقية جيدة فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية: (مطر و السيوطي، 2008، صفحة 333)

-**خاصية قابلية التحقق:** بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها، ويقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.

-**خاصية الحياد وعدم التحيز:** اي عدم التاثير على عملية المعلومات وعدم تهئيتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر.

-**خاصية الصدق في التعبير:** ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد شك.

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف المعلومات المالية ، يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في الوقت نفسه، فهاتين الخاصيتين غالبا ما تتعارض كل منهما مع الأخرى فقد يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملاءمة أن نضحي بقدر من الموثوقية فليس ممكنا تحقيقهما معا بنفس الدرجة. (حلوة، 2009، صفحة 79)

إن تفاعل خاصيتي الملاءمة والموثوقية ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بالثبات وقابلية المقارنة على النحو التالي:

الثبات: يقصد بمبدأ الثبات أن تطبق المؤسسة نفس الاساليب والطرق لنفس الاحداث المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى، فعندما تطبق طريقة محاسبية واحدة لنفس الحدث من فترة لأخرى فإنها تعتبر ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أن المؤسسة لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة إلى اخرى، حيث يمكنها التغيير في السياسات والطرق المحاسبية اذا اثبتت افضليتها، في هذه الحالية يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر التغير المحاسبي في التقارير المالية وخاصة بالفترات التي حدث فيها التغيير. (هوام و لعشوري، 2010، الصفحات 16-17)

القابلية للمقارنة: تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة مماثلة عن المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة وتمكن هذه الخاصية المستخدمين من تحديد جوانب الإتفاق والإختلاف الأساسية في الظواهر الإقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب بإستخدام طرق محاسبية غير مماثلة. (أبو نصار و حميدات، 2008، صفحة 10)

من خلال ما تم تقديمه سابقا فإن الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية هي المتحكم الأساسي في فاعلية وكفاءة المعلومة من قبل مستخدميها.

هناك إحتمال للتعارض بين الخصائص الذاتية والفرعية لها التي سبق عرضها فمثلا قد ينشأ تعارض فيما يلي: (شاهين ، 2011، الصفحات 116-118)

-تطبيق سياسة الحيطة والحذر ينجر عنها نوع من التحيز في القياس المحاسبي وهو امر يتعارض مع حيادية المعلومات ولا يتفق مع خاصية الصدق في التعبير وخاصية الثبات، وزيادة الاعتماد على جودة المعلومات المحاسبية (خاصيتي الملاءمة والموثوقية) سوف تؤدي في النهاية إلى استبعاد قاعدة الحيطة والحذر لانها تمثل تحيزا لفئة معينة على حساب فئة اخرى، كما أن استخدام هذه القاعدة سيؤدي إلى تشويه القياسات المحاسبية ويصبح بعضها تاريخيا والآخر حسب القيمة الاستبدالية الجارية؛

-التعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات حيث أن السرعة في إعداد المعلومات قد تكون على حساب الدقة والاكتمال؛

-التعارض بين الصدق في التعبير وبين امكانية التثبت من المعلومات، وكمثال على ذلك نجده في استخدام الارقان القياسية العامة والخاصة لغرض قياس القيم الجارية فمن المعروف أنها مجرد متوسطات قد تكون بعيدة عن الصدق في تمثيل الظواهر الاقتصادية، الا أنها في المقابل تتمتع بدرجة عالية من الحياد في التطبيق؛

-التعارض بين ملاءمة المعلومة وبين الثقة فيها، كمثال على ذلك اتباع اساس التكلفة التاريخية حيث تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، الا أنها تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية؛

-ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق فيها تعتبر معلومات مفيدة، لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع أي أنه يجب إخضاع الخصائص الذاتية المذكورة سابقا لنوعين من القيود الحاكمة وهي اختبار مستوى الاهمية النسبية للمعلومات المحاسبية، واختبار التكلفة والعائد.

1-3- مقاييس جودة المعلومات المحاسبية

بما أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية وذلك لإختلاف وجهات نظر مستخدميها ومنتجيها، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي: (مؤيد و عبد الناصر ، 2002، صفحة 306)

الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات اي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والشتقبل ولا شك أنه كلما

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية؛

المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تاخذ المنفعة احد الصور التالية:

–المنفعة الشكلية: وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛

–المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع فيمة المعلومات كلما امكن الحصول عليها بسهولة ومن ثم فان الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات؛

–المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج وتنفيذ القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات النتائج.

الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.

التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط وإتخاذ القرارات.

الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالكفاءة تحقيق اهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للمورد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات، والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات باقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد عن قيمة المعلومات، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الاهداف مقارنة بالمخرجات والنتائج التي يتم تحقيقها.

2- القرارات الإستثمارية

تعد عملية إتخاذ القرارات من أبرز عمليات وظائف الإدارة في العصر الحالي وأكثرها خطورة ولا يمكن الإستغناء عنها في المؤسسات الاقتصادية على إختلاف أنواعها وأحجامها وأهدافها، وبإختلاف أنواع القرارات المراد إتخاذ ها نجد أن القرارات الإستثمارية تعد من أهمها ولكن مع ذلك فهي عملية بالغة الصعوبة والتعقيد تتطلب مراعاة مصلحة المؤسسة بالدرجة الأولى وتوفير الظروف المناسبة بالدرجة الثانية، وحتى يحدث ذلك فلا بد من توافر نظام معلومات محاسبي فعال يمدها بالمعلومات الضرورية والمناسبة من حيث الكمية، الجودة، ووقت الحاجة إليها.

هذه القرارات تتكفل بها الوظيفة المالية، من خلال توفير الأموال اللازمة من أجل إستثمارها لتحقيق العوائد المناسبة لتوزيعها وفق ما يسمح به القانون، وتتمحور القرارات المالية في كل من قرار الإستثمار،

قرار التمويل وقرار توزيع الأرباح. ومن خلال هذا الجزء سنحاول التركيز على القرار الاستثماري وفق التالي:

2-1- عملية إتخاذ القرارات

يلقى موضوع إتخاذ القرارات إهتماما بالغا لدى الكتاب والباحثين والإداريين، حيث يعتبره العديد منهم من المهام الجوهرية للقائد، وهو نقطة الإنطلاق بالنسبة لجميع النشاطات التي تتم داخل المؤسسة، وتوقف إتخاذ القرارات يؤدي إلى تعطيل العمل مما يؤدي إلى زوال المؤسسة.

قبل التطرق لتعريف إتخاذ القرار لا بد أولا من معرفة ما هو القرار والذي يعرف بأنه: "عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الإختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة" (عبوي و حريز، 2006، صفحة 77)، ومنه يمكن تعريف عملية إتخاذ القرار بأنها: "إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل التي يمكن إتباعها" (الشرقاوي، 2002، صفحة 128)، اي هي عبارة عن: "سلسلة من الخطوات التي يجب إتباعها بما يسهل إتخاذ قرار معين (جمعة أ.، 2000، صفحة 38)

من خلال التعاريف السابقة تمر عملية إتخاذ القرار على مجموعة من الخطوات تتمثل في: (الوافي، 2012، الصفحات 92-95)

تحديد المشكلة: يعتبر تحديد المشكلة بشكل واضح ومحدد ومن اهم دعامات الوصول إلى قرار سليم يساعد على حل هذه المشكلة؛

تحديد البدائل الملائمة لحل المشكلة: بعد تحديد المشكلة يجب التفكير في حلول مناسبة لها، ويمكن التوصل لها من خلال الحصول على اكبر قدر ممكن من الافكار التي يقترحها سواء المسؤولين الداخليين في المؤسسة أو اللجوء لأطراف ذو خبرة خارج المؤسسة؛

تقييم البدائل المرتبطة بحل المشكلة: يجب أن تخضع البدائل المقترحة لحل المشكلة للتقييم مع مراعاة أن يتم التقييم بشكل موضوعي ويتم الحكم على البديل من واقع عدد من المعايير المحكمة؛

اختيار البديل الملائم: أن إتخاذ القرار بشأن اختيار بديل دون الآخر يجب أن يؤدي لتحقيق الهدف النهائي الذي رسمته المؤسسة بإختيارها هذا البديل؛

وضع البديل موضع التنفيذ: مالم يوضع البديل موضع التنفيذ فإن القرار لا يعدو اكثر من كونه نوايا حسنة اتجاه حل المشكلة؛

المتابعة وقياس النتائج: يجب قياس مدى التقدم في تنفيذ القرار من حيث الوقت والموارد الاخرى والاثار المترتبة على القرار ومدى الالتزام بالجدول الزمني المعد للتنفيذ، وعند القياس تتم مقارنة النتائج بالجدول الزمني أو الخطة الموضوعة للتنفيذ، واذا كان القرار لا يساهم في حل المشكلة تراجع خطوات القرار السابقة مباشرة وهي اختيار البديل ووضعه موضع التنفيذ.

2-2- ماهية القرار الإستثماري

للإلمام بالجانب النظري للإستثمار والقرار الاستثماري سنتطرق للنقاط التالية:

أولا: تعريف القرار الاستثماري

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

من أبرز التعاريف التي يمكن ادراجها ضمن القرار الاستثماري نجد:

قبل تعريف القرار الاستثماري يمكن تعريف الاستثمار لغة بأنه "من ثمر، والثمر هو الزيادة والنماء، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد، والنماء يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات." (مزياني، 2009، صفحة 55)

من الناحية الاقتصادية يعد الاستثمار "عنصرا رئيسيا في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية وجزء مهم في الطلب الكلي من ناحية أخرى، لهذا عرف رجال الاقتصاد الاستثمار بأنه إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع قصد زيادة الناتج في الفترات التالية." (خان و شعيب، 2016، صفحة 441)

أما التعريف المحاسبي للاستثمار فجاء فيه أنه: ""تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، إشترتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل لإستخدامها في نشاطها لمدة طويلة." (هاملي و بولعراس، 2016، صفحة 31)

ولإعطاء مفهوم أوسع لعملية الاستثمار فإن عملية الإستثمار تتحكم فيها مجموعة من العناصر هي: (صديقي و الخطيب ، 2009، صفحة 109)

-**التكاليف:** يترتب على الإستثمار عدة تكاليف ثابتة أو متغيرة بالإضافة لمعدل الفائدة والضرائب؛

-**الإيرادات:** ينتج عن الإستثمار مجموعة من العوائد المنتظرة والتي تتأثر بمستوى النشاط ونوع المنتوج وحالة الاقتصاد والسوق.

-**التوقعات:** من خلال التنبؤ بالعوائد المستقبلية للإستثمار حسب الظروف المحيطة به.

-**الميل للإستثمار:** عند إمتلاك المستثمر القدرة على الإستثمار تصبح هناك رغبة حقيقية في الإستثمار.

في حين أن أبرز أهداف الإستثمار نجد: (حاج عزام، 2016، الصفحات 101-102)

تحقيق العائد الملائم: مما لا شك فيه أن أول هدف للمستثمر من توظيف أمواله هو تحقيق عائدات ضخمة، وأن يدر عليه استثماره هذا أرباحا تلبي احتياجاته، وتسمح له بالاستمرار في مشروعه، بل وتمكنه من توسيع نشاطه الاستثماري؛

المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع: بما أن المستثمر يسعى إلى تحقيق الربح، كأول هدف له، فإنه إذا لم يفلح في تحقيق هذا الربح يسعى من باب أولى ألا يقع في خسارة وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة، لأن أي شخص يأمل في الربح يتوقع الخسارة، ولهذا فإذا لم يحقق مشروعه ربحا، فيسعى إلى المحافظة على رأس المال الأصلي؛

إستمرارية الدخل: يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن الاضطراب والتراجع في ظل المخاطرة حفاظا على استمرارية النشاط الاستثماري، بل وسعيا حثيثا من أجل الزيادة في هذا الدخل؛

ضمان السيولة المالية: إن النشاط الاستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة التزامات العمل كالمصاريف اليومية الجارية، تجنبا للضائقة المالية التي قد يتعرض لها المشروع فيتعثر الإنتاج، وبالتالي قد تلحق به الخسائر.

بالتالي يمكن القول أن القرار الاستثماري هو: "ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي عائد إستثماري من بين بديلين أو أكثر." (عبد الحميد، 2006، صفحة 38)

أو يمكن تعريف القرار الاستثماري بكونه: "ينحصر في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل ادارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبل." (الزبيدي ، 2004، صفحة 69)

بمعنى أشمل القرارات الاستثمارية تشمل القرارات المتعلقة بإستثمار الأموال الخاصة بالمؤسسة بعد تحديد إحتياجاتها المالية المتوقعة وحصولها على التمويل المالي اللازم لتلبية هذه الاحتياجات، مع التأكد من أن الموارد المتاحة قد تم إستغلالها أفضل إستغلال إقتصادي ويتوقع منها تحقيق العوائد المتوقعة بأكبر منفعة ممكنة.

ثانيا: أسس ومحددات إتخاذ القرارات الاستثمارية

إن اتخاذ القرار بتنفيذ مشروع إستثماري مهما كان نوعه لابد أن يخضع لمجموعة من التحليلوالتقديرات، ولكي تكون هذه الأخيرة فعالة لابد من الأخذ بعين الإعتبار عاملين هما: (بريش، بشكر، و بن علي ، 2009، الصفحات 14-15)

-**العامل الأول:** أن يعتمد قرار الاستثمار على أسس علمية، ولتحقيق ذلك لابد من إتباع الخطوات التالية:

-تحديد الهدف الأساسي من الاستثمار؛

-تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرار؛

-تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة؛

-إختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

العامل الثاني: يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادئ عند إتخاذ القرار الاستثماري منها:

-مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية؛

-مبدأ الخبرة والتأهيل؛

-مبدأ الملاءمة (أي إختيار المجال الاستثماري المناسب)؛

-مبدأ التنوع أو تنويع المخاطر الاستثمارية.

بالتالي للقرار الاستثماري محددات متعددة تؤثر فيه بشكل مباشر ويختلف هذا التأثير من حالة لأخرى، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي: (فهمي ، 2005، صفحة 150)

التطور التكنولوجي: مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين أو اي نشاط إقتصادي يعد من العوامل المهمة في خلق فرص استثمارية جديدة، إذ أن إنتاج مادة جديدة أو إتباع طرق إنتاجية متطورة في إنتاج السلع وفتح أسواق جديدة كلها تؤدي إلى زيادة الطرق الاستثمارية وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الاستثمار أو القيام باستثمارات جديدة.

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

إتجاه التوقعات ودرجة المخاطرة: يعد عامل التوقع بالظرف الاقتصادي من حيث درجة الإنتعاش ودرجة الإنكماش (التفاؤل والتشاؤم) من العوامل المؤثرة أيضا في قرار الاستثمار وحجمه، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على تقديرات المستثمرين لما سيؤول إليه الاستثمار في مجال معين، أي تقديراتهم وتوقعاتهم لعائد الاستثمار في مجال استثماري معين، فإذا كان التوقع بالإنتعاش أي التفاؤل من حيث إزدياد حجم السوق المتوقع وإستقرار الوضع السياسي، فإن ذلك سيشجع على زيادة حجم الاستثمار وتوسع مجالاته، أما إذا كان التوقع بالإنكماش أي التشاؤم، من حيث ضيق نطاق السوق وعدم الإستقرار السياسي فإن ذلك سيؤثر سلبا على مقدار حجم الفرص الاستثمارية وبالتالي حجم الاستثمار، ذلك أن توقعات الربحية أو العائد المتوقع ستكون أقل مما هي عليه في الظروف الإعتيادية أو ظروف الإنتعاش والتفاؤل.

حجم سوق الاستثمار وطبيعة المناخ الاستثماري: إتساع حجم السوق يعد من عوامل زيادة الكفاءة في إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق الوفرات الاقتصادية، بالتالي زيادة حجم الاستثمار، إضافة إلى إتساع حجم السوق يؤدي إلى خلق فرص استثمارية جديدة ومتكاملة أو مرتبطة مع الاستثمارات القائمة، كما أنه يؤدي إلى زيادة ربحية الاستثمارات القائمة مما يخلق فرصا استثمارية جديدة، من خلال تأثيره في قرار إستخدام واستثمار هذه الأرباح في مجالات متعددة، بالإضافة إلى المناخ الاستثماري الذي يتضمن العوامل الأساسية والتي تعتمد على درجة الإستقرار السياسي والإقتصادي ودرجة كفاءة الدولة في بناء البنية الأساسية الأمر الذي يوفر المناخ السياسي والاقتصادي والإجتماعي الملائم لخلق فرص استثمارية وزيادتها.

القوانين والتعليمات المالية: إن للقوانين والتعليمات المالية أثرا في زيادة حجم الاستثمار أو توسيع الاستثمار القائم، ومن هذه الأمور القانونية مسالة الضرائب التي تؤثر بشكل مباشر في قرار الاستثمار وفي تحديد إتجاهاته وطبيعة حجم العائد المتوقع من تلك الفرص الاستثمارية.

3- أهمية الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية

الهدف الأساسي لوجود نظم المعلومات في المؤسسة هو تسهيل وخدمة عملية إتخاذ وصنع القرار من خلال الدور الذي يلعبه في كل مرحلة، فمتخذ القرار يحصل على المعلومات اللازمة لقرارته من هذه النظم، ولكن المعلومات المالية (المحاسبية) تعد أفضل مصادر المعلومات، والسبب في ذلك أن لهذه المعلومة الكمية قابلية للتحقق من صحتها كما أن أحد الأهداف الرئيسية للمعلومات المالية هو توفير المعلومات من أجل إتخاذ القرار. وهذا ما سنحاول تحليله من خلال تحديد دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار وأهميه خصائصها الذاتية في مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

3-1- دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الإستثماري

الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار الإستثماري مرتبط بشكل أساسي بالأفق الزمني، فمن المعلوم أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل، ومهما كان فالمعلومات المحاسبية تشكل العناصر الرئيسية في صنع القرارات وتشكل حلقة وصل بين المحاسبة ومراحل إتخاذ القرار، فمثلا : نظام

التكاليف المعيارية فهو نظام محاسبي معلوماتي يعتبر من الأدوات المحاسبية الهامة لمساعدة الادارة في التعرف على المشاكل ومن ثم إتخاذ القرارات. (الشرع و سفيان، 2002، الصفحات 44-45)

تختلف المعلومات المحاسبية المقدمة لعملية إتخاذ القرار الاستثماري بإختلاف مستخدميها (متخذ القرار)، فكل مستخدم له توجهاته سواء كانت الشخصية المعبر عنها بمستواه التعليمي أو العملية المعبر عنها بنوع القرارات التي سيتخذها وكمية المعلومات المتوفرة لديه، لذا فإن المهمة الأولى التي يجب أن تراعى قبل توجيه البيانات في إطار النظم المنتجة للمعلومات محاسبية الموجهة لعملية قرار معينة يجب معرفة وتحديد إحتياجات كل مستخدم لهذه المعلومات، فبعض المعلومات المهمة لمستخدم ما لا تعد ذات أهمية لمستخدم آخر.

هذه المعلومات كما تم الذكر سابقا تتميز بجملة من الخصائص التي تعطيها أهمية لمتخذ القرار وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الأمريكي إلى أن الملائمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار الإستثماري، وأن" الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والموثوقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها." (كيسو و بجانت ، 2005، صفحة 69)

فقد إزدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وفعالة لإتخاذ العديد من القرارات التي يتخذها المستثمرون، والتي تتطلب منها الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة عن الوحدات المحاسبية التي يرغبون الاستثمار فيها، وذلك لأن قراراتهم تتأثر سلبا أو ايجابا بمدى دقة المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها ودرجة الثقة فيها وموضوعية قياسها. (علاء الدين ، 2000، صفحة 30)

فإحتواء التقارير المالية على الحد الكافي من الخواص السابقة يعطيها أهمية بالغة لدى مستخدميها لأجل توظيفها في عملية إتخاذ القرارات ومن خلال الشكل التالي يمكن تبسيط الهيكل الأساسي للمعلومات المحاسبية المستخدمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال تبيان المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية كما يلي:

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

شكل رقم (1): المعلومات المستخدمة في القرارات الإستثمارية

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد و العرض و التحليل– الغش في التقارير المالية– تغيرات المراجعة لمواجهة الغش– التقارير المالية في المنشآت الصغيرة– الشفافية و الإفصاح العادل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 43.

3-2- أهمية الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية ضمن مراحل إتخاذ القرار الاستثماري

إن خصائص المعلومات اللازمة لإتخاذ أي قرار إستثماري تتوافق مع خصائص المعلومات التي يوفرها نظم المعلومات المحاسبية وإن الأخذ بهذا المفهوم يساعد المؤسسة على توضيح الفرص الإستثمارية المتاحة وإتخاذ القرار الإستثماري السليم في الوقت الملائم، هذا القرار الذي يمر على عدة مراحل من أجل إتخاذه، ولكل مرحلة معلومات خاصة ولها صفات محددة بها، وهذا ما سنبينه من خلال استعراض أهم مراحل إتخاذ القرار الإستثماري وأهم المعلومات اللازمة في كل مرحلة:

أولا: المعلومات اللازمة في مرحلة نشأة الفكرة الإستثمارية

تختلف المعلومات اللازمة لهذه المرحلة على حسب نوع الفكرة الإستثمارية، ففي حالة وجود مشروع إستثماري قائم تكون المعلومات المطلوبة: فعلية، مالية، داخلية عن العمليات التشغيلية، أما في حالة مشروع إستثماري جديد تكون المعلومات المطلوبة: فعلية (القوائم المالية لمؤسسات مماثلة)، تقديرية (تقدير إحتياجات الشوق من المنتج المقترح)، داخلية (الإنفاقالإستثماري)، خارجية (معلومات عن أهم المنافسين)، مالية (مستوى التكاليف والأسعار) وغير مالية (درجة المخاطر، البدائل الإستثمارية المتاحة)، ويرى Larcherلاركرأن للمعلومات الخارجية والمتوقعة والتقديرية أهمية أكبر من المعلومات الداخلية والفعلية في هذه المرحلة، وأن للمعلومات المالية وغير المالية أهمية متساوية في هذه المرحلة، كما يرى الباحثين أنأهم خصائص المعلومات اللازمة لصنع القرارات الإستثمارية هي أن تعكس متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، وأن تكون تقديرية تنطوي على توقعات في المستقبل.

ثانيا: المعلومات اللازمة في مرحلة دراسة الجدوى التمهيدية

تهدف هذه المرحلة إلى معرفة مدى صلاحية المشروع تحت الدراسة لتحقيق الأهداف المرجوة منه، لذلك فهي تتطلب معلومات فعلية (حجم السوق الحالي)، تقديرية (التكاليف، الأرباح المتوقعة)، مالية (تكاليف التشغيل)، وغير مالية (طبيعة المنافسة)، داخلية (تكاليف المنتجات) وخارجية (المزايا التنافسية).

ثالثا: المعلومات اللازمة في مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية

من خلال دراسة:

-**دراسة الجدوى التسويقية:** تهدف هذه المرحلة إلى تحديد إمكانية تسويق المنتج المزمع إنتاجه والتنبؤ بحجم الطلب عليه في المستقبل، ويقوم بهذه الدراسة رجال التسويق، وتتضمن هذه المرحلة معلومات داخلية (حجم المبيعات الحالي)، خارجية (معلومات عن المنافسين)، مالية (حجم التصدير والإستيراد)، غير مالية (سياسات الإدارة)، فعلية (عدد الزبائن) وتقديرية (حجم المبيعات المتوقع).

-**دراسة الجدوى الفنية:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية تنفيذ المشروع الإستثماري من الناحية الفنية، ويقوم بإعدادها الفنيين المختصين، وتتضمن معلومات تقديرية (تكاليف الإنتاج)، مالية (تكلفة المواد الأولية)، غير مالية (الطرق البديلة للإنتاج)، داخلية (تكاليف تنفيذ المشروع الإستثماري)، ولا تتضمن هذه الدراسة معلومات فعلية أو خارجية عن المنافسين.

-**دراسة الجدوى المالية:** تهدف هذه الدراسة إلى ترجمة نتائج كل من الدراسة التسويقية والفنية في صورة تقديرات نقدية، ويقوم بها بصفة أساسية محاسب التسيير، وتتضمن معلومات مالية (تكاليف التشغيل)، داخلية (تكاليف المشروع الإستثماري)، تقديرية (إيرادات المشروع التقديرية) ولا تتضمن هذه الدراسة معلومات فعلية أو غير مالية أو خارجية عن المنافسين.

رابعا: المعلومات اللازمة في مرحلة تقييم البدائل وإتخاذ القرار الإستثماري

تعتبر هذه المرحلة أهم المراحل التي يمر بها القرار الإستثماري، فغالبا ما تواجه إدارة المؤسسة ضرورة إتخاذ قرار بالدخول في مشاريع إستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجيةأو المحافظة عليها أوإنشاء طاقات إنتاجية جديدة، ويتطلب هذا تقييم للبدائل الإستثمارية وحصرها ودراستها من مختلف الجوانب، التسويقية، الفنية والماليةو حسب كافرت Cavertإن عملية التقييم تهدف إلى التأكد من أن البديل المقترح سوف يحقق أرباحا للمؤسسة، وتتم عملية تقييم البدائل الإستثمارية عن طريق تجميع البيانات اللازمة للتقييم، فعن طريق خبراء التسويق يمكن الحصول على تقديرات بالمبيعات المتوقعة، وإحتمالات الطلب على منتجات المشروع الإستثماري، وعن طريق الخبراء الفنيين يمكن دراسة إمكانية تنفيذ المشروع الإستثماري من الناحية الفنية، وعن طريق خبراء المالية يمكن دراسة مدى تمويل المشروع الإستثماري.

بعد إتمام عملية التقييم يتم رفع النتائج للإدارة العليا لإتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع الإستثماري، فإتخاذ القرار يعتبر من إختصاص الإدارة العليا للمؤسسة، حيث تقوم بالمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإختيار البديل الأنسب، والذي يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

مما سبق نخلص إلى أن تقييم المشاريع الإستثمارية هي عملية بحث ودراسة للتأكد من أن الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لقيام المشروع الإستثماري يمكن توافرها بالفعل، وتصادفنا بعض الصعوبات من حيث حصر وتقدير كل من الإيرادات والتكاليف المستقبلية، حيث ترتبط التقديرات بالمخاطرة وعدم التأكد.

الخاتمة:

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

إنطلاقا مما تم عرضه في هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الأهمية التي تكتسيها المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الإقتصادية لا تقتصر على جانب دون الآخر، فهي تعد من أبرز العوامل المؤثرة في كافة مستويات الادارة، إلا أن هذه المعلومات لا تكون ذات فائدة ما لم تتوفر على الحد الأدنى من الخصائص الذاتية التي تفرض بالضرورة جودتها، من أجل إستغلالها بطريقة رشيدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية للمؤسسة الإقتصادية، وللإلمام أكثر بالموضوع المدروس تم الخروج بالنتائج التالية:

–المعلومات المحاسبية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة نتيجة تفاعل مجموعة من مكونات هذا النظام وفق خطة ممنهجة للوصول إلى أحسن مخرج؛

–المعلومات المحاسبية تقتصر على نوعين أساسين هما القوائم والتقارير المالية التي تلخص بالضرورة مجمل المعلومات الواجب تقديمها لمختلف مستخدميها؛

–توفر جملة من الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية يفرض بالضرورة أن تكون معلومات ذات جودة لإستخدامها وفق الحاجة إليها؛

–العلاقة المتبادلة بين مختلف وضائف المؤسسة تفرض تبادل المعلومات بإختلاف أشكالها، لتحديد إستخداماتها وتوزيعها وفق أهميتها للجهة المرسلة لها؛

–عملية إتخاذ القرار عملية منظمة بالدرجة الاولى، متشابكة بالدرجة الثانية، ضرورية وملحة بالدرجة الثالثة، بالتالي لابد من إعطائها الوقت، الإهتمام والإمكانيات اللازمة لإنجاحها؛

–عملية إتخاذ القرارات المالية تهدف للإستغلال الأمثل لمختلف الموارد المالية التي تتوفر عليها المؤسسة والتي تكون قد تحصلت عليها نتيجة الإختيار بين البدائل المالية المتاحة لها؛

–التوسع في نشاط المؤسسة من خلال تحديد إستثمارات جديدة تضمن من خلالها المؤسسة إستغلال مواردها المالية للحصول على أكبر قدر من العوائد المتوقعة عن طريق القرار الإستثماري؛

–تترتب على القرارات الإستثمارية جملة من المخاطر التي تفرض على متخذ القرار أن يتحلى بقدر كافي من المسؤولية للتحملها أو تفاديها؛

–يعتمد متخذ القرار الاستثماري بالدرجة الأولى على جملة من المعلومات المالية والمحاسبية التي من شأنها تصويب عملية إتخاذه لهذا القرار من ضمن مجموعة من البدائل المتعددة؛

–تكمن أهمية الخصائص الذاتية للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة لتفادي الغموض الذي قد يواجه متخذ القرار خلال المراحل المختلفة التي تمر بها هذه العملية.

المراجع

donalde, k. (2010). *Intermediate Accounting – International Student Version* (éd. 13). england: john wiley and sons.

أبو نصار ,م & ,.حميدات ,ج .(2008) .*معايير الإبلاغ المالي الدولية -الجوانب النظرية والعلمية* .-عمان الأردن :دار وائل للنشر.

إسماعيل ,إ & .,نعوم ,ر .(2012) .الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية بن النظرية والتطبيق .*بغداد العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية*)العدد .(30

الزبيدي ,ح .(2004) .*الإدارة المالية المتقدمة* .عمان، الأردن :الوراق لنشر والتوزيع.

السليحات ,ن & .,النمر ,م .(2014) .قياس كفاءة وفعالية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية)دراسة مقارنة .(*جامعة بغداد العراق، مجلة دنانير*)العدد الخامس.(

الشرع ,م & .,سفيان ,س .(2002) .*المحاسبة الإدراية وإتخاذ القرارات الرقابة* .عمان ،الأردن :دار الشرق للنشر والتوزيع.

الشرقاوي ,ع .(2002) .*العملية الإدارية ووظائف المديرين* .éd)الثاني .(الإسكندرية مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر.

النقيب ,ك .(1999) .*تطور الفكر المحاسبي* .الزرقاء الأردن :مطبعة الزرقاء.

النقيب ,ك .(2004) .*مقدمة في نظرية المحاسبة* .éd)الأول .(الأردن :دار وائل للنشر.

الوافي ,ا .(2012) .*دور وأهمية نظام المعلومات في إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية -دراسة حالة مجمع الإسمنت الشرق الجزائري* .سطيف الجزائر :جامعة فرحات عباس.

بريش ,ا .,بشكر ,إ & .,بن علي ,س .(2009) .نماذج تقييم البدائل الإستثمارية بين النظرية والتطبيق :مع الإشارة لحالة الجزائر .*الملتقى الدولي :صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية يومي 15-14أفريل 209.* المسيلة الجزائر :جامعة محمد بوضياف.

جربوع ,ي .(2004) .*نظرية المحاسبة* .عمان ، الردن :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

جمعة ,أ .(2000) .*المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في إتخاذ القرارات* .الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية.

جمعة ,أ & .,آخرون .(2007) .*نظم المعلومات المحاسبية* .éd)الأول .(عمان، الأردن :دار المناهج للنشر والتوزيع.

حاج عزام ,س .(2016) .التلازم بين الإستثمار الناجح ومبادي الشفافية والدمقراطية .*الملتقى الدولي السادس عشر : الضمانات القانونية للإستثمار في الدول المغاربية يومي 22/23 :فيفر ي 2016.* بسكرة الجزائر :جامعة محمد خيضر.

حسان ,م .(2008) .*نظم المعلومات الإدارية* .الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية.

حلوة ,ح .(2009) .*مدخل النظرية المحاسبيةالإطار الفكري والتطبيقات العملية* .éd)الثاني .(عمام الأردن :دار وائل للنشر.

حماد ,ط .ع .(2006) .*تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار ومنح الإئتمتان)نظرية حالية ومستقبلية* .(الإسكندرية، مصر :الدار الجامعية.

حنفاوي ,م .(2001) .*نظم المعلومات المحاسبية* .الأردن :دار وائل للنشر.

خان ,ف & .,شعيب ,م .(2016) .ضمانات والحوافز التي تبناها المشرع الجزائري لتشجيع الإستثمار الأجنبي . *الملتقى الدولي السادس عشر :الضمانات القانونية للإستثمار في الدول المغاربية يومي 23-22فيفري 2016.* بسكرة الجزائر :جامعة محمد خيضر.

المجلد. 5، العدد. 2 (ديسمبر 2021)؛ ISSN: 2602-5655

شاهين ,ع .(2011) .*النظرة المحاسبية -الإطار الفكري وتحليل وتطبيقي* .éd)الأول .(غزة فلسطين :مكتبة الأفاق للطباعة والنشر والتوزيع.

صديقي ,م & .,الخطيب ,م .(2009) .*التحليل الإقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الحميد ,ع .(2006) .*دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية* .الإسكندرية ، مصر :الدار الجامعية .

عبوي ,ز & .,حريز ,ز .م .(2006) .*مدخل الإدراة العامة* .عمان الأردن :دار الشرق للنشر والتوزيع.

علاء الدين ,ع .م .(2000) .ربط المعلومات بالمتطلبات الأساسية للنماذج الإقتصادية .*مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة*)العدد الرابع.(

فهمي ,ع .(2005) .*هيكل أساليب تقييم الإستثمارات* .بيروت، لبنان :الدار الجامعية.

كيسو ,د & .,بجانت ,ج .(2005) .*المحاسبة المتوسطة*) .أ .حجاج (.Trad ,الرياض، المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر.

محمد قاسم، و هاشم زياد . (2003). *نظم المعلومات المحاسبية*. الموصل ، العراق: وحدة الحدباء للطباعة والنشر .

مزياني ,ف .(2009) .دور الجماعات المحلية في مجال االإستثمار .*الملتقى الدولي الخامي :دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية يومي 04-03ماي .2009*بسكرة الجزائر :جامعة محمد خيضر.

مطر ,م & .,السيوطي ,م .(2008) .*التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبةفي مجالات القياس والعرض والإفصاح* .éd)الثاني .(عمان الأردن :دار وائل للنشر.

مؤيد ,ا & .,عبد الناصر ,ن .(2002) .*المحاسبة الإدارية* .éd)الأول .(عمان الأردن :دار الميسرة للنشر والتوزيع.

هاملي ,ع .ا & .,بولعراس ,س .(2016) .الإستثمار في الجزائر في ظل المحفزات القانونية ومعيقات الواقه .*مجلة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي تندوف الجزائر ,المجلد الثالث*)العدد الثالث.(

هوام ,ج & .,لعشوري ,ن .(2010) .دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .*الحوكمة المحاسبية للمؤسسات)واقع وأفاق(، يومي 08-07ديسمبر .2010*أم البواقي الجزائر :جامعة العربي بن مهيدي.

THE IMPORTANCE OF THE SELF-CHARACTERISTICS OF THE QUALITY OF ACCOUNTING INFORMATION IN MAKING INVESTMENT DECISIONS IN ECONOMIC INSTITUTIONS

Samiha BOUHAFS[a], Ghania BENHARKOU [b★], Mohamed HARRATH [c]

a .bouhafs.samiha@yahoo.fr MCB, University Of Khenchela, Algeria.
b .ghaniabenharkou@gmail.com MCA, University Of Khenchela, Algeria.
C .harrathmohamed@gmail.com CD, university of Djelfa, Algeria.

Received date: 10/ 11/2020, Accepted date: 13/ 01/2021, online publication date: 31/ 12/2021

ABSTRACT

This paper aims to clarify the importance of the specific characteristics of the quality of accounting information in investment decisions making in economic institutions. The study based on analytical descriptive approach, to identify the importance of the specific characteristics of the quality of accounting information and their role in the investment decision-making stages. The study concluded that: the decision-making is primarily structured process, a second-degree interlocking process, a process that is necessary and urgent in the third degree. Therefore, the process must be given time, attention and the means to make it work. Hence, the importance of the specific characteristics of accounting information in investment decisions making reflected in providing high-quality accounting information, in order to avoid the ambiguity that might confront the decision-maker during the process at various stages within a set of multiple alternatives.

Keywords: Decision-making, quality of accounting information, investment decision.

JEL Code: M41.

★ **Corresponding Author**